

ان سكان الريف في عمان يشكلون ما يزيد عن ٨٠٪ من مجموع سكانها، يعيشون على شكل جماعات قروية صغيرة معزولة ، يصل متوسط حجم المجموعة الواحدة الى حوالي (٧٠٠) نسمة . وفي حين ان عدد سكان بعض القرى الكبيرة خارج منطقة العاصمة مسقط و «مطرا» و «سيب» يبلغ زهاء (١٠) الاف نسمة ، فان عدد سكان القرية الواحدة يقل في معظم الاحيان عن (٥٠٠) نسمة . وبوجه عام يعتبر هذا التوزيع في السكان الذين يعيشون في مناطق ذات تضاريس وعرة ويستخدمون وسائل نقل بدائية ، عاملا مناهضا للتجديد . والواقع انه حتى خمس عشرة سنة خلت لم يكن هناك الا القليل جدا من التحول الاجتماعي او المادي في بعض هذه القرى طيلة قرون من الزمن . وكانت مبادئ المذهب الاباضي تزدد رسوخا بفضل وجود نظام قبلي هرمي . حيث كان الشيوخ

*** زميل باحث في جامعة ابردين : تقدم الدكتور سينس بيركس بحثا عن الحج الى مكة قبل ان يصبح رئيس الفريق الميداني والباحث الديموغرافي لفريق ديرهام في عمان .

وأنصارهم يتمتعون بسلطات كبيرة لم تكن الحكومة المركزية البعيدة تخفف من غلوها الا قليلا .

والعامل الرئيس الذي يكمن وراء هذا التحول في هذا المجتمع شبه الاقطاعي هو هجرة الرجال من القرى للعمل في مناطق اكثر تطورا في الخليج والمملكة العربية السعودية . وهذه الهجرة تمثل ، الى حد ما ، شكلا جديدا للهجرات التقليدية للتجار والعمال العمانيين الى شرق افريقيا ، غير ان نطاقها اتسع كثيرا منذ الخمسينات ، نتيجة للتفاوت في التطور الاقتصادي بين عمان وجاراتها . ففي الخمسينات والستينات ، حين كانت عجلة التطور الناتج عن استثمار النفط تسرع الخطى في معظم انحاء الجزيرة العربية ، كانت عجلة التغيير في عمان في ظل الحكم الرجعي السابق اكثر بطئا مما هي عليه الان . وكان للمؤثرات الخارجية دور محدود جدا بسبب انعزال السلطنة عن بقية انحاء العالم وحتى عن الشرق الاوسط .

وفي ظل هذه الظروف من التطور المحلي المخيب للامال ، شاعت الهجرات المؤقتة للرجال بحثا عن العمل . وفي البداية ، كان القرويون العمانيون يهاجرون الى المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين . الا ان هذه المناطق بدأت تجذب معظم المهاجرين اليها عندما بدأ التطور الاقتصادي يأخذ مجراه في مناطق اكثر قربا من عمان (مثل ابو ظبي ودبي) وفي السلطنة ذاتها ، وبخاصة في مسقط و « مطرا » و « سيب » ، وذلك في ظل حكم السلطان قابوس الاكثر تحرا ، وفي الوقت الحاضر ، تصل نسبة الرجال البالغين الغائبين عن بعض القرى الى حوالي ٧٠٪ من مجموع رجالها . اما النساء والاطفال ، فيظلون في القرى ، والقليل جدا منهم يرافقون ارباب اسرهم الى مناطق عملهم . وعند عودة الرجال الى القرية ، فانهم يعتبرون وجودهم هناك بمثابة عطلة عن العمل . وبالرغم من ان الحوالات المالية التي يرسلها هؤلاء الرجال تزيد من السيولة النقدية في القرى ، فان الكثيرين منهم لا يساهمون الا بالقليل جدا من الجهد المباشر في انتاجية المزارع التي تشكل غالبية موجوداتهم المالية . ولذلك ، فان هناك نقصا كبيرا في الايدي العاملة في هذه القرى مقابل زيادة في السيولة النقدية التي كانت غير متوفرة سابقا في اقتصاد يقوم ، في معظمه ، على توفر لقمة العيش .

استخدام النساء غير المتزوجات .

بدأت المرأة ضمن هذه البيئة الاجتماعية — الاقتصادية بالذات تلعب دورا اكثر فاعلية في الحياة المنزلية والقروية . فهناك حاجة متزايدة لمساهمة النساء في العمل ، وسهل ذلك وجود مقدار اكبر من السيولة النقدية ضمن المجتمع .

وفي نفس الوقت ، يزداد ضغط التضخم المالي على النسوة ذوات الدخل المحدود . الامر الذي اثر كثيرا على حياة النساء غير المتزوجات ، ولا سيما من لديهن اطفالا يقمن باعالتهم . وفئة النساء غير المتزوجات ، (حوالي ١٠.٥٪ من مجموع السكان) ، تضم النساء اللاتي لم يتزوجن (عادة بسبب عاهة فيزيائية او عقلية) ، بالإضافة الى الارامل والمطلقات اللواتي كن يعشن على الصدقات التقليدية .

وفي حين ان الصدقات كانت تعطى لهن من قبل اقربائهن المباشرين ، فان الهدايا لمثل هؤلاء النسوة كانت تشكل ايضا جزءا من التزامات الجيران والشيوخ والمساجد . ونادرا ما كانت هذه الهدايا على شكل مبالغ نقدية ، بل كانت تتراوح بين تقديم السلع المجانية الى تزويدهن بانتظام بكميات من التمر وعلف الحيوانات . وكثيرا ما كان الطعام والماء يجلب للعاجزات والمقعدرات منهن .

وبالرغم من ان العاجزات والمعوقات من هؤلاء النسوة ما زلن يعتمدن في حياتهن على هذه الطريقة التقليدية ، الا ان نصيب النساء الاصغر سنا والاكثر مقدرة قد تغير . اذ ان ضعف الالتزامات التقليدية للمجتمع ازاءهن ادى الى انخفاض ملحوظ في الصدقات التي تعطى لهن ، فأصبح من الضروري ان يكسبن عيشهن او يساهمن في توفيره على الأقل . والامر الذي يفرض ذلك بصفة خاصة هو ان التضخم قد قلص من القيمة الحقيقية للعطايا التي يتلقينها على شكل معاش . يضاف الى ذلك ان المعايير الاجتماعية قد اصبحت مرنة الى الحد الذي سمح بوجود مجالات عمل متزايدة يمكن استخدام النساء غير المتزوجات فيها بحيث يستطعن كسب العيش من خلال الالتحاق بها . ففي أسوأ الحالات ، يمكن للمرأة ان تقوم بتنظيف منزل اسرة غنية وتحصل لقاء ذلك على الطعام وليس على اجر نفدي . ووضع مثل هذه المرأة يختلف عن الوضع التقليدي للرقيق او الخدم من حيث ان مثل هذه المرأة مضطرة لاداء هذه الخدمات بسبب حاجتها المالية لا بسبب وضعها الاجتماعي . وباستطاعتها ايضا ان تعمل كراعية لقطعان الماعز في القرية ، فتقوم كل يوم بجمع الرؤوس الثلاثة او الاربعة التي يملكها كل منزل وتخرج بها الى المرعى .

وتتزايد حاليا الحالات التي تدفع فيها اجور الخدمات المتواضعة والبسيطة نقدا وذلك عائد غالبا الى ازدياد السيولة التي تدخل الى البلد على شكل حوالات مالية ، وقد مكنت هذه السيولة النقدية المتزايدة الكثير من النساء اللواتي لا معيل لهن من العمل في التجارة على نطاق محدود . وحتى الان ، لا تزال عمليات الشراء والبيع التي تقوم بها المرأة مقصورة على التعامل مع النساء الاخريات والاطفال ، وقد ظل هذا القطاع من المجتمع الى عهد قريب يقوم بعمليات تجارية نقدية قليلة .

وتقوم بعض النساء بإدارة الاسطبلات ، وهو عمل لم يسبق لنساء « محترمت » ممارسته الا منذ عهد قريب . بينما يقوم بعضهن الآخر بعرض بضائعهم على الارض في السوق ، الا ان الغالبية ينتقلن لبيع هذه البضائع من منزل الى اخر . والحالة الاخيرة هي الاكثر شيوعا لانها تنطوي على ادنى حد من العار الاجتماعي لان الزبائن هم في الغالب من النساء والاطفال . وتحمل النساء على رؤوسهن سلالا او اواني تحتوي على الملابس والعطور والمجوهرات البلاستيكية والحلويات والبسكويت .

وقد اصبحت خياطة الملابس ايضا مهنة رائجة بين النساء غير المتزوجات ، ويقتصر نطاق هذه المهنة ايضا على التعامل مع النساء ، وهي بدورها لا توفر الا عونا ماديا ضئيلا للمطلقة او الاخت غير المتزوجة التي لا بد ان تأتيها مساعدة اخرى من اسرتها على الاغلب . ومثل هؤلاء الخياطات لا ينافسن خياطي الاسواق الذين يتعاملون مع الرجال فقط .

والمهنة الوحيدة الاخرى المتاحة للنساء هي الدعارة التي يندر تعاطيها في القرى . فهناك رفض ديني شديد في ريف عمان لممارستها . ولكن ربما كان العامل الحاسم الذي يحد من انتشارها هو عدم توفر الغطاء والسرية لها بين الجماعات الصغيرة .

وبالرغم من هذا التقدم الذي يتيح للمرأة غير المتزوجة ان تعيل نفسها ، فان الكثير من المهن تظل مقصورة على الرجال ، فالنساء لا يطبخن الطعام لبيعه ولا يصنعن الملابس لبيعها في السوق ، لدرجة انه لا يزال من المحظور على الكثير من النساء الذهاب للتسوق . ولا تعمل النساء في الارض للحصول على أجر ، كما انهن لا يصنعن سلعا من سعف النخيل او الليف فهذا العمل يظل مقصورا على الرجال الكهول والعجزة . اما قيادة السيارات فان فئة قليلة من نساء الريف فقط تحسن قيادة السيارة ، لكن ايا منهن لا تقوم بذلك كمهنة ، والمرأة التي كانت ترغب في ذلك كان طلبها يرفض بشدة . اما على الساحل ، فلا تقوم اي من النساء بالعمل في صيد الاسماك او بالمشاركة في عملية تصنيعه او في صناعة الشباك والقوارب . وهكذا فان توسع نشاطات النساء غير المتزوجات لم يكرس حتى الان الكثير من القيود التقليدية المفروضة على عالم المرأة .

التحولات في دور المرأة المتزوجة وفي الحياة المنزلية :

اخذت النساء المتزوجات يواجهن بدايات التحول في اسلوب حياتهن ، وهذا الامر ليس نتيجة مباشرة للنظرة الاكثر تحررا التي انتشرت بين الاسر غضل الخبرات التي يكتسبها الرجال في السفر ، بل بكل بساطة نتيجة لغياب

النسبة الكبيرة من الرجال عن المجتمع . ومع ان غياب الرجال عن المجتمع كان منذ زمن طويل من ملامح الحياة في القرية ، الا ان نطاقه اتسع الان اكثر من اي وقت مضى ، ولا يزال مجتمع القرية بحاجة للتكيف مع هذا الوضع الجديد ، فقد كانت بنية القرية في الماضي مثلا تقوم على اساس وجود فرد واحد مسئول على الاقل في كل اسرة ، اما الان فان ما يقرب من ٢٠٪ من الاسر في بعض القرى تعيش بدون رجل ناضج يقيم معها في المنزل باستمرار .

وهكذا ، فان هجرة مثل هذا العدد الكبير من الرجال للعمل غالبا ما تجعل المرأة المثل البالغ الوحيد للأسرة . وعلاوة على ذلك ، فان غياب الرجل عن المنزل يرفع عن كاهل الزوجة كثيرا من التزاماتها المنزلية التقليدية ، ومثال ذلك توقف زيارات الرجال للمنزل بسبب غياب الزوج مما يحرر المرأة من البقاء في المنزل لتقديم الطعام والقهوة للضيوف .

ونتيجة لذلك اصبح باستطاعتها ان تقضي الوقت مع اطفالها في منازل اخرى ، وان توسع بشكل طبيعي دائرة زياراتها وزوارها التي كانت في السابق محدودة جدا بسبب قلة وقت فراغها . ولذلك غياب فأن الزوج يعطي لبرنامج المرأة اليومي مرونة جديدة .

غير ان رحيل رب الأسرة وغيره من رجالها البالغين يلقي على عاتق الزوجة أيضا مسؤوليات جديدة . فكونها رب الأسرة المؤقت يجعلها تلتزم بمهام جديدة تخلو عنها رب الأسرة المهاجر ، وتنطوي احدى هذه المهام على قدر كبير من مسؤولية اتخاذ القرارات التي كانت وقفا على الرجل . ومثال ذلك انها قد تضطر لتقدير مدى الحاجة الى اجراء اصلاحات في المنزل او لتأمين شراء الطعام والعلف ويوميا ، وكلتا المهمتين كانتا في السابق من ضمن مهام الرجال في عمان . وهكذا فان الدور الذي تلعبه المرأة في اقتصاد الأسرة قد توسع بشكل جوهري . فقد بات عليها ان تتخذ معظم القرارات الثانوية التي تهم الأسرة ككل ، وان تقوم بواجبات الضيافة تجاه الضيوف وتقدم القهوة حتى للرجال ، الا انها نادرا ما تأكل او تشرب القهوة معهم ما لم يكونوا اقرباء او جيرانا مباشرين . وبهذا الشكل ، تصبح الزوجة اثناء غياب زوجها في مرتبة اجتماعية مساوية على الاقل لمرتبة الابن الاكبر في الأسرة (اذا كان دون سن الزواج) من حيث السلطة ضمن العائلة .

وينعكس هذا في المساهمة التي بدأت النساء بتقديمها في مجال الزراعة ، فمن الممكن رؤيتهن الان يعملن في الحقول ، بينما كان اكثرهن فقرا فقط يعملن في السابق في البساتين ويقتصر نشاطهن على جمع الاعشاب للحصول على نوع رخيص من علف الدواجن . لقد بدأت النساء الان ، وبشكل متزايد ، يعملن في

تشغيل المضخات وسقاية المحاصيل وحصد نبات الفصة للاستخدام المنزلي او للبيع . وباختصار ، يقمن بأعمال الزراعة المعتادة يوميا . وهذا المجال الجديد لنشاط المرأة يبعدها واطفالها عن المنزل معظم اليوم ، بعد ان كان من النادر ابتعادهن عن جاراتهن المباشرات الا لجمع خشب الوقود من الاحراش المنخفضة المجاورة للقرية .

وادی ادخال الاصناف المحدودة من البضائع الاستهلاكية الى حدوث تبسیر اكبر في المسؤوليات والحريات الجديدة ، والتي اكتسبتها المرأة نتيجة لحركات الهجرة للعمل ، فالى عهد قريب ، كانت مهام المرأة العمانية تتركز في توفير ضروريات ووسائل راحة الحياة الاسرية . ومن اولويات مسؤولياتها كأمراة القيام بالواجبات الزوجية وبانجاب الاطفال ، ويتلو ذلك الاعمال الرئيسية المتعلقة بالامور العائلية كتوفير الماء والطعام والقهوة وحياسة الملابس وهذه المهام جميعها تأخذ منها غالبية نهارها ، ونظرا لعدم توفر التسهيلات الحديثة فان توفير الغذاء والملبس بشكل دائم يعتبر عملية تستنفذ كل وقتها .

فكان الاداء الروتيني اللازم لصنع القهوة ، (من جمع الماء وخشب الوقود الى تحميص حبات البن وطحنها بجهد كبير مع التوابل باستخدام المدقة والهاون) ، يتكرر عدة مرات يوميا بعد كل وجبة ولكل دفعة جديدة من الضيوف . وكان جمع الماء بالذات يستغرق وقتا أكثر ، فقد كان على المرأة ان ترتاد نبع الماء ، الذي يبعد مسافة خمس عشرة دقيقة عن المنزل ، خمس او ست مرات يوميا . وفي نفس الوقت ، يتعين عليها العناية بالاطفال واعداد الطعام وحياسة وتصليح الملابس والعناية بالمواشي وتجميع العلف وطحن القمح . مع ملاحظة ان تحضير الطعام بالطريقة التقليدية كان بطيئا . اما في المساء ، فكان عليها ان تنظف المصابيح الزيتية وتملاها بالوقود .

ولم تعرف نساء الريف العماني في السنوات القليلة الماضية الا القليل من الاختراعات الجديدة . فمحطات الكهرباء نادرة وكذلك محطات المياه وادی تزايد عدد الابار الى تقليص المسافة التي لا بد من اجتيازها لجمع الماء . وبرغم ذلك فقد كانت هنالك بعض التغييرات الواضحة ، كاستخدام اربعة انواع من الالات الحديثة مما كان له اثر واضح في تقليص الارهاق الذي ينطوي عليه الروتين اليومي . وهذه الالات هي مكائن طحن الحبوب والقوارير الخوائية ومكائن الخياطة وسيارات « اللاندروفر » .

ان طحن القمح بالرحى اليدوية الصغيرة كان عملا شاقا للغاية ، وقد تم استبدالها في كل القرى ، عدى الشديدة الانعزال بالمكائن الالية لطحن الحبوب . وغالبا ما تكون هذه المكائن ملكا لشخص يؤدي الخدمات للقرية بأكملها لقاء اجر

زهيد . وقد تبدو القوارير الخوائية ابتكارا ثانويا ، غير انها تمكن المرأة من صنع كمية القهوة المطلوبة في اليوم الواحد دفعة واحدة ، وهذا ما تفعله المرأة في الصباح الباكر عادة ، الامر الذي يريحها من عناء صنع القهوة بعد كل وجبة ولكل دفعة من الزوار . اما مكائن الخياطة ، فكانت اول الابتكارات التي جرى استيرادها . وبالإضافة الى اختصارها للوقت الذي تستغرقه خياطة الثياب الى حد كبير ، فقد ساعدت على تطوير فن التطريز فأصبحت ملابس المرأة اكثر زينة .

ومن بين التجديدات الاربعة التي طرأت ، كان لسيارات « اللاندروفر » الاثر الاكبر . فقد خفضت عن المرأة اعباء جمع خشب الوقود الذي بات يجمع في معظم الاحيان بواسطة هذه العربات ، وبذلك اصبحت هذه المهمة جزءا من مسؤوليات الرجل . كما تستخدم هذه السيارات من حين لآخر في جمع المياه ، وبذلك تريح المرأة من اشق المهام .

على ان الامر الاكثر اهمية هو تزايد قدرة النساء على الحركة نتيجة لاستخدام سيارات « اللاندروفر » . فتقلص الوقت الذي يستغرقه طحن الحبوب وصنع القهوة وجمع الخشب ، وخاصة اذا ما اقترن بغياب الزوج عن المنزل ، يمنح المرأة العمالية متسعا من وقت الفراغ ويمكنها من زيادة عدد زياراتها للمنازل الاخرى من خلال التخفيف من التزاماتها المنزلية . كما ان استخدام سيارات « اللاندروفر » يمكنها من زيارة القرى الاخرى بشكل متزايد .

وهذه القدرة الجديدة على الحركة تضيف الى حياة هؤلاء النساء الرفيفات بعدا جديدا ، بالنظر الى قلة سفرهن في السابق . فبالإضافة الى الزيارات التي التي يقمن بها للقرى المجاورة ، بات باستطاعتهم ايضا ان يستخدمن سيارات « اللاندروفر » لزيارة العيادات الطبية والمستشفيات للتدواي من امراض ثانوية عادة مثل اوجاع الرأس والام الظهر . ومثل هذه الزيارات تمنح النساء اول عذر كان بإمكانهن تقديمه للتهرب من اعمالهن المنزلية اليومية ، ولذلك فان زيارة المستشفيات باتت نزهة رابحة للغاية . فهي تمنح النساء فرصة للجلوس وتبادل الحديث طيلة ساعات مع المرضى الاخريات من قريتهن او من القرى الاخرى . وتعتبر النساء زياراتهن المتزايدة للمستشفى الحدث الاجتماعي الاسبوعي الذي ليس بمقدور الرجال وضع حد له والذي كثيرا ما يكون ماثرا لتعليقاتهم .

منزلة المرأة غير المتغيرة :

رغم اتساع افاق النشاطات التي تشارك فيها المرأة ما زالت هنالك قيود واضحة جدا من حيث آراء الرجال بشأن واجباتها . وهذه القيود ترتبط بحقيقة

ان منزلة المرأة ككل لم تتغير في هذه المجتمعات الريفية مع ان دورها فيها قد تغير . ورغم اتساع نطاق مسئوليات المرأة بسبب غياب زوجها ، فان معظم الرجال ما زالوا ينظرون الى المرأة على انها تؤدي دورا تقليديا بالرغم مما تتركه أسفارهم من تأثير تثقيفي في أنفسهم ولدى عودتهم الى الوطن يحاول الرجال ان يحافظوا على الفوارق بين الزوج والزوجة بوجه خاص وبين الرجل والمرأة بوجه عام . وهذا التزمّت من جانب الرجال يعود في معظمه الى مدى ارتباط منزلة المرأة بالمبادئ والاعراف الاجتماعية وليس بالاسلام .

المرأة والقانون :

ومن الامثلة الواضحة على ذلك نظرة القانون الى المرأة * . ففي حين ان تحيز قوانين الميراث الى جانب الرجل ضد المرأة يمكن ان يكون له ما يبرره ، فان من الصعب ان نبرر الافضلية الزائدة التي تعطى في المحاكم لشهادة الرجال على شهادة النساء وعلاوة على ذلك ، فان بإمكان الرجل ان يطلق زوجته بسهولة ، في حين ان عددا ضئيلا جدا من النساء يمكنهن القيام بعملية الطلاق من جانبهن . والمرأة غير السعيدة والمصممة على الطلاق لا بد لها من ان تلجأ الى اطلاق راحة زوجها كي تدفعه الى طلاقها ، فليس لها عادة حق اللجوء الى القضاء مباشرة لتغيير وضعها الزوجي ، ان مثل هذا التحيز ضد المرأة يشتمل على نظرة القانون بأكمله تجاهها . وحيث ان التقدم لازالة هذه العوائق في وجه المساواة بين الرجل والمرأة وحصول المرأة على منزلة جديدة ما زال بطيئا في معظم البلدان الاسلامية ، بما فيها البلدان الأكثر تطورا من عمان فمن غير المستغرب ان نرى ان سلطنة عمان لم تحرز سوى تقدما ضئيلا نحو الارتقاء بمنزلة المرأة . ولعل الوقت الحاضر ، الذي ظهر فيه الاتجاه الى توسع دور المرأة ، مناسب لبدء العمل على ازالة التفاوت القائم بين منزلة الرجل والمرأة .

المرأة والتعليم :

ومن الممكن بذل الجهود من اجل تعديل وضع المرأة وذلك من خلال المدارس الكثيرة الجديدة التي تقوم الحكومة بانشائها في هذه المناطق الريفية . فمع تزويد الطلبة بالمادى الاساسية للقراءة والكتابة والحساب والدين ، يمكن ان تغرس هذه المدارس بذور مساواة جديدة بين الجنسين . وان هذه التطلعات التي تدخل على النظام في مرحلة مبكرة من التطور ستعود بفوائد جمة ، فمن غير الممكن الحصول على الحد الاقصى من فوائد التعليم الا اذا قام الرجال بتطبيق ارائهم النظرية المؤيدة تعليم المرأة بصورة عملية ، واذا ما تخلوا عن ممارساتهم الرامية للابقاء على تعليمها عند حده الأدنى .

★ في هذه الفقرة يبدو واضحا عدم المام الكاتبين بحقوق المرأة في الاسلام (المحرر) .

وهكذا ، في الوقت الذي تبذل فيه جهودا فائقة لتوفير التعليم الابتدائي لاعداد كبيرة من البنين والبنات في الريف ، فان من واجبها اتخاذ الاجراءات التي تجعل المدرسين ، (معظمهم من المغتربين من مصر والاردن بوجه خاص بسبب الحاجة اليهم) ، يعودون بأقصى حد ممكن من النفع على هذه المجتمعات الريفية . فمن خلال الاهداف التربوية الواسعة ، يمكن تقديم الدوافع الجديدة لتطوير دور المرأة نحو تحقيق الفوائد المتبادلة للمرأة كفرد وبذا تساهم في تطوير السلطنة ككل .

المرأة والعمل :

ومن الممكن تسهيل تقدم دور المرأة الريفية من خلال اتاحة المزيد من فرص العمل امام النساء . ويبدو ان التوسع العفوي الذاتي في دور المرأة العمالية سيتباطأ مالم يتوفر المزيد من التشجيع بالاضافة الى التعليم ، حيث ان المجتمع الريفي يتكيف بمرور الوقت مع الغياب المزمّن للازواج عن بيوتهم . لذلك حبذا اللاتي يستطعن تعليم القران . ورغم قلة عدد مثل هذا المستوى من النساء العماليات ، فان استخدامهن ستكون له اثار اجتماعية اعظم بكثير مما يوحى به العدد ، حيث ان دورهن في غرس الافكار الجديدة في بعض المجتمعات النائية سيكون ذا اهمية بالغة .

على أنه من الصعب في ريف عمان توفير فرص العمل للنساء في بعض المجالات كسلك الشرطة والجيش ، وذلك لان كلا من هذين المجالين يتطلب مستوى رفيعا من تحرر المرأة ، ولان فرص العمل المتاحة قليلة في الوقت الحاضر . غير ان بعض الفرص موجودة لتوفير العمل للمرأة ضمن نطاق الخدمات الصحية . وحيث ان تدريب الممرضات يستغرق بعض الوقت ، فان هناك فرصا لاستخدام النساء كمسئولات عن النظام في الاجنحة من الممكن الاستعانة بالنساء في المجتمعات المحلية للعمل كمساعدات في اقسام العيادات الخارجية النسائية . وهذا ما يحدث فعلا على نطاق ضيق في ريف عمان ، ولكن من الممكن توسيعه واستخدامه كأساس لانتقاء الفتيات الريفيات اللاتي سيجرى تدريبهن كممرضات ليأخذن في النهاية مكان الممرضات الحاليات المغتربات (ومعظمهن من الهند) .

دور المرأة في الزراعة :

تعتمد الزراعة واحدا من مجالات الحياة القروية الذي تلعب فيه النساء دورا خاصا في الوقت الحالي ويمكن زيادة فرص استخدام المرأة فيه . وقد اشرنا سابقا الى ان اهتمام النساء بادارة المزارع اخذ في الازدياد . لذلك فمن

الخدمات الموسعة يجب ان تناط بالنساء الى حد ما ، لا بالرجال على سبيل
الحصر كما يحدث حاليا . ونظرا لوجود الرغبة الضعيفة لدى الرجال العمانيين
نحو العمل في الزراعة ، فان توجيه الاهتمام نحو زيادة اوجه نشاط المرأة في
الزراعة لن يوفر للنساء فرص العمل فحسب ، بل سيكون له تأثير كبير على
الانتاج ايضا ، اذ ان اقناع هؤلاء النساء بالاستجارة للحوافز اسهل منه بالنسبة
للرجال .

تأثير المرأة الزنجارية :

على ان اي تقييم للتغير بين النساء العمانيات (وضمن المجتمع
العماني ككل ايضا) يظل ناقصا ما لم نأتي على ذكر المهاجرين من زنجبار ذوي
الاصل العماني والجنسية العمانية . فبعد طردهم من تلك الجزيرة في اعقاب
الثورة التي حدثت فيها ، وعقب وصولهم الى السلطنة بعد الاقامة في دول
الخليج لفترة من الزمن ، حصلت النساء الزنجاريات ، بخلفيتهن الاكثر تحررا
ومستوى تعليمهن الرسمي الرفيع ، على معظم فرص العمل التي اتاحت للنساء
في عمان . الا ان اثرهن على المناطق الريفية البعيدة ما زال ضئيلا وبالرغم من
انهن بدان مرحلة جديدة من مراحل تحرر المرأة ، فان تأثيرهن ينحصر في معظمه
في منطقة العاصمة وشريط « باطنه » الساحلي القريب . اما اقلية العائدات من
زنجبار اللاتي استوطنن في بعض القرى النائية جدا فقد اضطررن لاللتزام
بالتقاليد المحلية والاعراف السائدة ، الا انهن يمثلن حتى في المناطق الريفية ،
حافزا هاما سيكون من شأنه المساهمة في احداث التغير مستقبلا .

زواج العمانيين باجنبيات :

ومن العوامل الجديدة الاخرى المشجعة على التغير رواج زواج الرجال
العمانيين بفتيات مصريات واحضارهن معهم الى عمان . وهؤلاء الفتيات ، اللاتي
تتاح للعمانيين فرصة الزواج منهن كان لهن على غرار الزنجاريات تأثير ضئيل
على الحياة القروية حتى الان ، وامتلئ (ولو ببعض الاحتجاج) لمعايير السلوك
المحلية السائدة . ولكن ، بما ان الاراء الفطرية تصبح اكثر مرونة بمرور الزمن ،
فان هؤلاء النساء سيصبحن من بين المستفيدات الاوائل من الفرص التي
سيتيحها تحرر المرأة .

ولعل من المؤسف ان الرجال هم الذين يقومون بأعمال المطبخ ومعظم
التنظيفات في المستشفيات العمانية ، ونظرا لان هذا الجانب من العمل في
المستشفيات يعتبر من انسب المجالات لعمل المرأة فان ذلك كفيل بتوجيه نشاط
الرجال الى انماط اخرى من العمل اقل ملائمة للمرأة واقل استحسانا لديها
(علما بأن عمان تعاني من نقص ملحوظ في الايدي العاملة من الرجال بسبب

اتساع نطاق هجرة العمال) . وحدث اي من هذه التحولات من شأنه ان يوسع كثيرا نطاق استخدام المرأة الريفية في نشاطات غير منزلية ، الامر الذي سيكون له بدوره اثر أعظم بكثير مما توحى به الاعداد القليلة من النساء اللواتي سيستجدن في البداية .

الخلاصة ان دور المرأة في المجتمع العماني الريفي ما زال محدودا للغاية ، ومع ذلك فان هناك اتجاهات تدريجيا نحو تخطي القيود اذ تأخذ المرأة على عاتقها الان ، وبشكل متزايد ، بعض المسؤوليات المنزلية الخاصة برب الاسرة الغائب عن المنزل . وهذا بالضرورة لا يعني توقف المرأة عن اداء مهامها التقليدية لكي تقوم بالمهام الجديدة ، بل يعني احتواء هذه المسؤوليات الجديدة . غير ان هذا التوسع في دور المرأة لم يؤد الى ارتفاع مكانتها ، وذلك لان القبول العرقي بالمكانة الاجتماعية المتدنية للمرأة ما زال سائدا ، وهو يمثل عقبة رئيسة في وجه توسيع دور المرأة في حياة المجتمع ومساهمتها الفعلية في الحياة الاقتصادية للمناطق الريفية ومن غير المستطاع التغلب على هذه العقبة خلال جيل واحد . وما لم يقتنع المجتمع بأن باستطاعة النساء المشاركة في الحياة العامة بشكل كامل ، فلن يستطعن تقديم المساهمة التي بمقدورهن .

ومن المهم دراسة اثر انخفاض عدد الرجال المتغييبين عن منازلهم على دور المرأة الموسع الجديد ، فهذا الاحتمال وارد جدا ومطلوب من نواح كثيرة نظرا للنقص الذي تعانيه القرى في الايدي العاملة المحلية . فالنساء الريفيات في الوقت الحاضر يتولين لفترة مؤقتة فقط بعض المسؤوليات الخاصة بالرجال التي تشغف خلال فترات عملهم بعيدا عن منازلهم . وهن الان لسن في الطريق نحو ايجاد مكانة جديدة لانفسهن ، بل يحاولن في غياب ازواجهن فقط احتلال مركز غير معترف به . وبوجود مثل هذه الظروف لا بد من التساؤل فيما اذا كانت عودة ارباب الاسر النهائية الى منازلهم ستؤدي الى تدني مرتبة النساء الى المكانة التقليدية المغايرة لطموحاتهن بما ينطوي عليه ذلك من خلاف ، ام هل سيكون بالمستطاع تنسيق جهود الرجال والنساء وتوحيدها على اساس جديد يمنح المرأة دورا جديدا ويدعمه . واذا ما استطاع رجال الريف ان يقبلوا بدور المرأة الموسع الذي نتج عن هجرتهم بحثا عن العمل ، فسوف تجني عمان فوائد جمة من حيث تحسن امكانات التنمية في الريف .